

بن طوق: الإمارات بيئة مواتية للشركات الهندية



أكد وزير الاقتصاد عبدالله بن طوق المري أن دولة الإمارات العربية المتحدة تلتزم بتوفير بيئة مواتية للشركات الهندية لتزدهر، وقال خلال قمة الشراكة 2023 والتي تقام في نيودلهي بين 13 و15 مارس 2023: «نحن نتخذ العديد من التدابير لتعزيز مناخ الأعمال بما في ذلك توفير حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر وتبسيط البيئة التنظيمية والاستثمار في البنية التحتية ذات المستوى العالمي.» وأضاف: «يعد التاريخ الطويل من التعاون الاقتصادي بين الهند والإمارات العربية المتحدة أحد أبرز معالم علاقتنا. نحن نؤمن بالتجارة العادلة وغير التمييزية والمستدامة والقائمة على القواعد

وشارك بن طوق وزير في القمة التي تعقد تحت شعار «الشراكات من أجل أعمال مسؤولة وسريعة ومبتكرة ومستدامة»، وتستهدف تبادل الرؤى والأفكار لدعم جهود التنمية المستدامة وتعزيز استخدام التكنولوجيا في نمو الاقتصادات العالمية. وقال في كلمته: «إن تاريخ التعاون الطويل بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند الصديقة، هو أبرز ما يميز علاقات البلدين؛ حيث يؤمن البلدان بقوة التجارة العادلة والمستدامة المبنية على أسس وقواعد واضحة، لاسيما وأن الهند واحدة من أكثر الاقتصادات حيوية في العالم، ولديها ثروة من الموارد والخبرات والأفكار المبتكرة، في المقابل، تعد الإمارات مركزاً عالمياً للتجارة والاستثمار والأعمال، وهي بوابة لوجستية نشطة

«لنفاذ البضائع إلى الشرق الأوسط وإفريقيا

وأضاف: «عززت دولة الإمارات مكانتها كشريك استراتيجي للهند، حيث تقدم اليوم مجموعة من الخدمات، بما في ذلك الخدمات اللوجستية والتمويل والتكنولوجيا، فنحن ثالث أكبر شريك تجاري للهند، بينما تعد الهند ثاني أكبر شريك تجاري لنا، ونحن فخورون كذلك بالتواجد القوي للشركات الهندية في الإمارات، ونعمل على توفير جميع الممكّنات لها للنمو والتوسع في أسواقنا، كما تعد العلاقات بين شعبينا جانباً مهماً آخر من جوانب علاقتنا؛ فالجالية الهندية في الإمارات هي أكبر جالية للمغتربين، وقدموا مساهمات كبيرة في تنمية اقتصادنا

• مرونة اقتصاد الإمارات

وأضاف ابن طوق: «اتخذت حكومة دولة الإمارات مجموعة من الإجراءات التي عززت من مرونة اقتصادها أمام هذه المتغيرات، وخلقت مناخاً داعماً لنمو الأعمال وجاذباً للاستثمارات، وذلك من خلال إتاحة التملك الأجنبي لتصل إلى 100%، وإصدار منظومة تشريعات لحماية الملكية الفكرية، وإطلاق استراتيجية طموحة لاستقطاب أصحاب المواهب والعقول في كافة القطاعات لتعزيز مكانة الدولة كمركز دائم للإبداع والابتكار، إلى جانب مجموعة من المبادرات الرائدة ومن أبرزها منصة إنفستوبيا العالمية والتي تستهدف صناعة الفرص وتمكين استثمارات المستقبل، إضافة إلى اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة التي أبرمت الإمارات تحت مظلتها 4 اتفاقيات مع الهند وإسرائيل وإندونيسيا و«تركيا، وبصدد التوقيع مع مجموعة من الأسواق الأخرى المستهدفة خلال المرحلة المقبلة

• نتائج قوية

وأشار ابن طوق إلى أن تلك السياسة الاستثمارية المستمدة من رؤية القيادة الرشيدة أسفرت عن تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة 7.6% خلال عام 2022، بينما بلغ حجم الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدولة 171.6 مليار دولار في 2021، فيما حققت التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات أرقاماً قياسية غير مسبوقة بعدما تخطت لأول مرة في تاريخها حاجز التريليوني درهم مسجلة 2.23 تريليون درهم في 2022، بنمو 17% مقارنة مع 2021، وهو ما يؤكد كفاءة مبادرات واستراتيجيات حكومة دولة الإمارات

وأكد ابن طوق في ختام كلمته أهمية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند ودورها في تحفيز التدفق التجاري بين السوقين عبر إلغاء وتخفيض الرسوم الجمركية الذي يصل إلى 90% من بنود التعرفة المطبقة على السلع والبضائع المستوردة بين كلا البلدين، موضحاً أنها تغطي نحو 95% من قيمة السلع الحالية التي تستوردها كل دولة من الأخرى، وهو ما سيصب في تسريع نمو التجارة البينية غير النفطية لتصل إلى 100 مليار دولار سنوياً خلال الأعوام الخمسة المقبلة